**وكيلة الأمين العام فاليرى اموس**

**كلمة لمؤتمر إعلان تبرعات المانحين من أجل سوريا**

**مدينة الكويت، 15 يناير 2014**

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح *[أمير الكويت]*،
الأمين العام بان كي مون،
أصحاب السعادة،
الوزراء،

أيها الزملاء
منذ عام واحد، الأمين العام وانتونيو غوتيريس وأنا طلبنا منكم أن تدعموا الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات الشريكة للاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا والبلدان المجاورة، وارتقيتم إلى مستوى التحدي الذي يواجهنا.

اليوم، نوجه نفس هذا النداء مرة أخرى.

أشكر أمير وحكومة وشعب الكويت على كرمهم وترحيبهم بنا واستضافتهم الكريمة.

سوف أتكلم عن الوضع الإنساني داخل سوريا والاستجابة الإنسانية. وسيتكلم السيد غوتيريس على احتياجات اللاجئين والدول المجاورة.

بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على هذا الصراع، وكلما زادت حدة العنف وازداد الوضع تعقيداً على الأرض، يتزايد شعور الناس باليأس.

لقد كنت لتوي في دمشق وهذه هي زيارتي السابعة لسوريا وقمت بزيارة إلى مدرسة تأوي لاجئين فلسطينيين ومأوى يضم نازحين سوريين من مناطق أخرى من البلاد، وسمعت روايات عن الأهوال التي لا يمكن تصورها والتي أجبرت الناس على الفرار من ديارهم. لقد أصبحت الأعداد الآن كبيرة إلى درجة يصعب فهمها.

عندما زرت سوريا لأول مرة منذ ما يقرب من عامين، كانت تقديراتنا تشير إلى أن مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. هذا الرقم يبلغ حالياً 9.3 مليون ، أي ما يوازي جميع سكان تشاد أو السويد أو بوليفيا. ويوجد ما يقرب من 6.5 مليون نازح داخلياً.

لقد تفكك نسيج المجتمع نفسه، وفرضت النعرات الطائفية سيطرتها على الوضع. وأصبح الحصار أحد أسلحة الحرب، وحوصر آلاف الناس في مجتمعاتهم المحلية، حيث توشك إمداداتهم على النفاد وهم غير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية.

إنني منزعجة للغاية من التقارير المستمرة عن الناس الذين يوشك طعامهم على النفاد في تلك المجتمعات المحاصرة، والتي يعيش فيها نحو 245,000 شخص: أطفال ونساء ورجال محاصرون وجياع ومرضى، بلا أمل، ويفقدون الثقة في قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهم.

تواصل الجماعات المعارضة محاصرة مدينتي نبل والزهراء في ريف حلب، في حين تحاصر القوات الحكومية بلدات الغوطة الشرقية وداريا والمعضمية في ريف دمشق، والمدينة القديمة في حمص، ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين.

وتشير تقديرات الأونروا إلى أن أكثر من 50,000 منزل من منازل عائلات اللاجئين الفلسطينيين قد تعرضت للتلف.
لقد تضرر كل مواطن سوري تقريباً من جراء هذه الأزمة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المئة وفقدت العملة المحلية 80 في المئة من قيمتها.

وتتعرض الخدمات الأساسية للخطر من جراء تلف أو تدمير البنية التحتية. وانخفضت إمدادات المياه بنسبة 50 في المئة. وارتفعت الأسعار بنسب هائلة ولم تعد الكثير من المواد الغذائية الأساسية متوفرة على نطاق واسع.

وتتعرض الصحة العامة لأزمة نظراً لتعرض ثلثي المستشفيات العامة للتلف أو الدمار، وسرقة أو حرق ما يقرب من نصف سيارات الإسعاف، أو تعرضها لتلفيات غير قابلة للإصلاح.
إن ما يقرب من خُمس مدارس سوريا إما تعرضت لأضرار كبيرة أو تستخدم كمأوى، ونواجه خطر فقدان جيل من الأطفال السوريين، حيث لا يذهب أكثر من مليوني طفل إلى المدرسة ويعاني العديد منهم من الصدمة النفسية والاستغلال وسوء المعاملة. وهذا هو سبب أهمية حملة "لا جيل ضائع. ومن أجل حماية مستقبل سوريا، يجب علينا حماية الأطفال السوريين عن طريق استعادة الأمل وتضميد جراح الحرب.
ويحدوني أمل بدعم هذه الحملة من قبل جميع الحاضرين في هذه القاعة.

إن العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي والزواج المبكر، هو مصدر قلق متزايد.

كثيراً ما يُطلب مني الإجابة على سؤال: على من يقع اللوم؟

لقد أظهرت جميع الأطراف في هذا الصراع تجاهلاً تاماً للمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ودعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بيانه الرئاسي الصادر في

2 أكتوبر 2013 إلى وضع حد للهجمات العشوائية، وإلى مرور ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ولكننا لم نر أي اختلاف على الارض. بل إن الوضع ازداد سوءاً.

في هذه الظروف الصعبة والخطيرة، تواجه الوكالات الإنسانية وموظفيها مخاطر كبيرة. حتى الآن، قُتل 48 متطوعاً وموظفاً. وكانت هناك أكثر من 38 حالة توقيف أو اعتقال غير قانوني للعاملين الإنسانيين المعينين على الصعيد الوطني، وتم اختطاف 18 موظفاً. كما تم احتجاز ومضايقة السائقين عند نقاط التفتيش منتشر على نطاق واسع بحيث أصبح من الصعب توظيفهم.

ولكن على الرغم من كل تلك القيود، فإن العمليات الإنسانية تحدث فرقاً في حياة ملايين الناس كل يوم. نحن محبطون بشكل كبير لأننا لا نستطيع الوصول إلى جميع الأشخاص الذين بحاجة ماسة إلى المساعدة، ولكن بفضل سخاء الجهات المانحة، بما في ذلك العديد من الجهات الممثلة هنا اليوم، والتزام العاملين في المجال الإنساني، نجحنا في زيادة أنشطة الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد على مدار عام 2013.

في يناير من السنة الماضية، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه الغذاء إلى حوالي 900,000 شخص. وبحلول ديسمبر، ارتفع هذا الرقم إلى 3.8 مليون.

ويحصل أكثر من عشرة ملايين شخص الآن على مياه صالحة للشرب بفضل أعمال منظمة اليونيسف وشركائها.

وقد دعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي وصلت إلى 2.2 مليون طفل.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء لتقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى 1.8 مليون امرأة. ووزعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها مواد الإغاثة على ما يقرب من خمسة ملايين شخص، وقدمت مساعدات مالية لأكثر من نصف مليون نازح سوري.

وعلى الرغم من هذا، لا يزال هناك 2.5 مليون شخص في مناطق "يصعب الوصول إليها"، حيث أن تغير مناطق السيطرة العسكرية، وزيادة عدد المجموعات على الأرض، وزيادة عدد نقاط التفتيش، وكثرة إغلاق الطرق تعقد عملية إيصال المساعدات الإنسانية.

نحن نعلم أننا يجب أن نستمر في توسيع نطاق عملنا هذا العام إذا أردنا مواكبة الاحتياجات الحقيقية.

وقد تم تحديد تكلفة وأولويات هذه الخطط. نحتاج إلى 1.4 مليار دولار لتغطية الاحتياجات المنقذة للحياة خلال الستة أشهر المقبلة. ونحتاج إلى 2.27 مليار دولار لتغطية الاحتياجات لنهاية العام. وهذه المبالغ للاستجابة داخل سوريا.

إن المساهمة بمليون دولار تكفي لتمويل مشروع مجلس اللاجئين الدانمركي لتقديم خدمات مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي إلى 11,000 نازح في ريف دمشق ودرعا.

وتكفي 10 ملايين دولار لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الوصول إلى 2.8 مليون شخص لتقديم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية المنقذة للحياة في تسع محافظات.

وسوف يمكننا مبلغ 25 مليون دولار من تقديم لوازم الإيواء التي تصلح لكافة الفصول إلى 88,000 شخص في خمس محافظات، من خلال مشروع تديره المنظمة الدولية للهجرة.

وسيساعد مبلغ 100 مليون دولار على تنفيذ عمليات برنامج الأغذية العالمي لتوفير الطعام لأكثر من 4 ملايين شخص لمدة شهر واحد.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

حتى أثناء احتدام القتال داخل بلادهم، واصل السوريون في مساعدة بعضهم البعض. لقد لجأ العديد من أولئك الذين اضطروا إلى ترك منازلهم بحثاً عن المأوى والأمن إلى الأصدقاء أو الجيران أو أفراد الأسرة الآخرين. ولكن لم يعد الكثيرون منهم قادرون على مواجهة هذا الوضع الآن.

في الأردن ولبنان والعراق وتركيا، تقود المجتمعات المضيفة والحكومات جهود الإغاثة بتكلفة باهظة على اقتصاداتها، وأحياناً على حساب التوافق الهش القائم بين المجتمعات.

نحن بحاجة إليكم، أنتم المجتمع الدولي، لمواصلة تقديم الدعم. هذه هي أكبر أزمة إنسانية نواجهها اليوم. ونأمل جميعا أن تسفر المحادثات السياسية التي ستبدأ الأسبوع المقبل عن نتيجة إيجابية. وفي غضون ذلك، كل طفل وكل امرأة وكل رجل تضرروا من هذه الأزمة يستحقون دعمنا المتواصل.

شكراً لكم